الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.19

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

10 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشر

المعقودة في المقر، نيويورك،

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس (نائب الرئيس) . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع)

(ب) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/52/92، A/52/112، A/52/139، A/52/153-S/1997/384، A/52/163، A/52/217-S/1997/507، A/52/284، A/52/318، A/52/432، A/52/447-S/1997/775)

(أ) **تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة** (تابع) (A/52/413، A/52/425)

(ب) **تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا** (تابع) (A/52/479، A/52/413؛ A/C.2/52/3)

١ - **السيد آل خليفة** (البحرين): قال إن اعتماد "خطة للتنمية" يؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هذا الدور لن يكتب له النجاح ما لم تتوافر التزامات متبادلة من قبل الدول المتقدمة النمو والدول النامية على حد سواء. وتقع على عاتق الدول المتقدمة النمو مسألة الإسهام في إيجاد بيئة اقتصادية تساعد البلدان النامية على بلوغ أهدافها الإنمائية، وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا، وإلغاء التدابير الحمائية، وإلغاء الحواجز الجمركية، وفتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية وتيسير حركة رؤوس الأموال نحو تلك البلدان. وتقع على البلدان النامية مسؤولية التخطيط السليم والعمل الجاد من أجل بناء هياكل اقتصادية صالحة.

٢ - وأضاف قائلا إن البحرين قد بذلت جهودا كبيرة لتهيئة الأجواء لجلب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز أنشطتها الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. ولكي يتم ترسيخ التنمية الشاملة، فلا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مهم عبر أجهزتها المختلفة. ولذا فإن على المجتمع الدولي منح المنظمة الدعم اللازم حتى يتسنى لها القيام بدورها من أجل بناء عالم يسوده الاستقرار والرخاء ويخدم البشرية جمعاء.

٣ - **السيد أغييف** (كازاخستان): قال إن كازاخستان قد خطت خطواتها الأولى على طريق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الأساسي. واستراتيجيتها الإنمائية حتى عام ٢٠٣٠ تجعل على رأس أولوياتها النمو الاقتصادي القائم على تنمية اقتصاد السوق وعلى زيادة الاستثمارات الأجنبية. وأعرب عن ترحيب وفده، في هذا الصدد، باستمرار الحوار بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١٧٤/٥١.

٤ - وأضاف قائلا إن اعتماد الجمعية العامة مؤخرا لـ "خطة للتنمية" كان خطوة مهمة نحو وضع الأساس النظري للتحرك المستمر صوب مجتمع عالمي. وبالنظر إلى الاتجاه، الذي يكاد يكون عالميا، نحو المزيد من الانفتاح والتكامل الاقتصاديين، فقد بذلت كازاخستان جهودا لتهيئة الأجواء الملائمة لجلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

٥ - وتابع كلامه قائلا إن "خطة للتنمية" قد أكدت أيضا أن التكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين يساعدان في زيادة إمكانيات التسويق والاستثمار وفي حفز النمو الاقتصادي. وتشارك كازاخستان حاليا بنشاط في عملية

التكامل الإقليمي وقد كونت اتحادا مع أوزبكستان وقيرغيزستان لإنشاء منطقة اقتصادية موحدة. كما تشارك في الاتحاد الجمركي لرابطة الدول المستقلة. وهدفها النهائي هو أن تصبح عضوا كامل العضوية في الاتحادات والمنظمات الاقتصادية العالمية الرئيسية.

٦ - **السيد عبد اللطيف** (مصر): قال إنه ينبغي للجمعية العامة أن تتوصل إلى اتفاق خلال دورتها الحالية حول كيفية تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية والإطار الذي سيتم فيه هذا الحوار، لأن من غير الواقعي مواصلة صياغة قرارات تدعو إلى هذا الحوار بينما يتم تأجيله باستمرار.

٧ - وأضاف قائلا إن التغيرات التي يشهدها العالم حاليا تساعد في تحقيق التقارب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية. أما على صعيد المعاملات الاقتصادية الدولية، فقد تزايدت حركة التبادل التجاري بين الشمال والجنوب. وقد استطاع المجتمع الدولي، بفضل العمل الذي قامت به منظمة التجارة العالمية والمؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت مؤخرا، أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا إنمائية شتى. ويمكن أن يشكل هذا التوافق في الآراء قاعدة لبدء حوار حول قضايا التنمية يقوم على أساس النهوض بالمصالح المشتركة. ولذا تؤيد مصر تجديد الحوار لأنه سيساعد في وضع إطار للتفاهم المشترك.

٨ - **السيد مور** (إسرائيل): قال إن تدابير الدعم الدولي تتسم بأهمية قصوى لمستقبل النمو والتنمية في أقل البلدان نموا. وتضطلع إسرائيل بأنشطة في مجالي التنمية والتعاون الدولي منذ عام ١٩٥٨، وقد أنشأت شعبة خاصة للتعاون الدولي داخل وزارة الخارجية، تعرف باسم "ماشاف"، تحقيقا لهذا الغرض. وتساعد هذه الشعبة البلدان على التغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق برامج التدريب التقني ونقل التكنولوجيا المناسبة. ولا تحاول هذه البرامج التدريبية فرض أي نموذج معين للتنمية، بل إنها تشجع المتدربين على العثور على الحلول الخاصة بهم وعلى تطويعها للظروف الخاصة ببلدانهم. وتعمل "ماشاف" من خلال الدورات التي تجري في مواقع العمل، والمشاورات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وبرامج البحث الثلاثية، وتحاول تصميم دورات تناسب الأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة.

٩ - ومضى يقول إن إسرائيل تضطلع بهذه البرامج لأنها ترى أن لديها، باعتبارها دولة نامية حققت تقدما باهرا منذ أن أصبحت دولة، الكثير مما يمكن أن تستفيد به البلدان النامية الأخرى. وقد أدى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط إلى إقامة وتجديد الروابط الدبلوماسية مع العديد من الدول. وتتعاون "ماشاف" حاليا مع ١٤٣ بلدا، منها كثير من دول منطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا فهي تعد بمثابة جسر بين شعوب المنطقة.

١٠ - وتابع كلامه قائلا إن التحديات الرئيسية التي يواجهها الجنس البشري على مشارف القرن الحادي والعشرين هي الجوع ونقص المياه والفقر والمشاكل البيئية الرئيسية. وتنعكس هذه القضايا في التوجهات الجديدة للسياسة العامة لبرنامج التعاون التقني لإسرائيل. ولكي تحقق المعونة الإنمائية هدفها الرئيسي وهو إحداث تحسُّن طويل الأجل، يجب أن يتوافر للبرامج التمويل الذي يكفل لها الاستمرار والهيكل الإداري القائم على الالتزام بالتنمية المستدامة على جميع الصعد - الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي ومؤسسات القطاعين العام والخاص. كما أن التنمية الحقيقية لا بد لها من موارد بشرية مدربة.

١١ - واستطرد قائلا إن "ماشاف" التي لا تزال ملتزمة بالهدف الشامل المتمثل في تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، تعطي أولوية عالية للأنشطة المتعددة الأطراف، وقد بذلت جهودا متضافرة لزيادة التعاون مع المنظمات الدولية. ووقعت إسرائيل، في هذا الصدد، اتفاقات متعددة الأطراف مع السلطة الفلسطينية ولكسمبرغ والمغرب بشأن مشروع زراعي في قطاع غزة، كما جرى توقيع اتفاقات بين "ماشاف" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تتعلق ببرامج في مجال التعاون الإنمائي وبناء المؤسسات.

١٢ - **السيد باولس** (نيوزيلندا): قال إن نيوزيلندا تؤيد الجهود الجارية حاليا الرامية إلى قيام حوار حقيقي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بشأن التعاون الدولي لأغراض التنمية. والحاجة إلى تبادل مفتوح للأفكار قد ازدادت إلحاحا اليوم نظرا لأن العولمة قد أدت إلى زيادة الترابط بين جميع الدول. و"خطة للتنمية" هي أشمل وثيقة للأمم المتحدة تتفق الآراء عليها وهي تتناول كامل نطاق قضايا التنمية. كما تشكل أساسا مفيدا لزيادة كفاءة وفعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية. وقال إن بلده ملتزم بالقيام بدوره في الوصول بـ "خطة للتنمية" إلى النتيجة التي تكون مرضية لجميع الأطراف.

١٣ - واستدرك فقال إن قدرة البلدان على المشاركة بصورة مجدية لا ينبغي إرهاقها بزيادة مهامها الإنمائية عن الحد المعقول. بل ينبغي التفكير بعناية في كيفية تركيز الطاقات الجماعية للمجتمع الدولي على أفضل وجه. وأنهى كلامه قائلا إن نيوزيلندا لا تريد أن تقل أهمية الحوار المتعلق بالتنمية الدولية بسبب طرح المسألة على عدد أكبر من اللازم من المحافل إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم إيلائها العناية التي تستحقها. وانطلاقا من هذه الروح، فإنها تود أن يجري النظر في القضايا الإنمائية بصورة منسقة تؤدي إلى تعظيم أثر المناقشات.

١٤ - **السيد كيبيدي** (إثيوبيا): أشار إلى قرار الجمعية العامة ١٠٣/٥٠ معربا عن القلق لبعد الشركاء الإنمائيين عن الوفاء بالتزاماتهم إزاء دعم جهود أقل البلدان نموا. بل لقد وصلت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو إلى أقل مستوى لها في عام ١٩٩٦. وقد ظلت تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا طيلة التسعينات ثابتة بالقيم الدولارية الراهنة، أما بالقيم الحقيقية، فقد قلت. وليست منظومة الأمم المتحدة بأفضل حالا على الإطلاق في هذا المجال. فالصناديق والبرامج تواجه نقصا في الموارد المطلوبة للاضطلاع بالمشاريع والبرامج الإنمائية في أقل البلدان نموا. ولا يقتصر الأمر على ضرورة زيادة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بل يتعداه إلى ضرورة تعزيز نوعية وفعالية المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وينبغي توجيه التمويل الخارجي، على سبيل الأولوية، للاضطلاع ببرامج استثمارية كبرى في الهياكل الأساسية المادية والخدمات الاجتماعية، وهما لازمان لتمكين أقل البلدان نموا من اجتذاب قدر كبير من استثمارات القطاع الخاص. كما تحتاج أقل البلدان نموا إلى الدعم النشط من جانب الجهات المانحة غير التقليدية.

١٥ - وأضاف قائلا إن المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا لا تزال، هي أيضا، تعوق النمو فيها وتقوض احتمالات تدفق رؤوس الأموال الخاصة إليها. ومبادرات التخفيف الجزئي للديون لم تكن كافية لتخليص تلك البلدان من ربقة الديون.

١٦ - وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، قال المتكلم إن نصيب أقل البلدان نموا من فوائد العولمة ضئيل للغاية. وقد تدهورت تجارتها الخارجية لدى اضطلاعها ببرامج للتكيف الهيكلي وبإصلاحات على صعيد السياسة العامة. ولا بد من التصدي للقيود الهيكلية بصورة منهجية. ولذا فقد أعرب عن ترحيب وفده بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لصالح أقل البلدان نموا المقرر عقده في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. فهو يعتبر ذلك الاجتماع جزءا لا يتجزأ من جهد دولي نشط جديد يستهدف الإسراع بإدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي. وينبغي أن يتلو الاجتماع برنامج مناسب للأنشطة تشارك فيه الوكالات الرئيسية والجهات المانحة والحكومات المعنية وأقل البلدان نموا من أجل الحفاظ على الزخم القائم واستعراض ورصد ومتابعة المقترحات التي سينتهي إليها الاجتماع الرفيع المستوى.

١٧ - وأنهى كلامه قائلا إنه على الرغم من أن تنمية أقل البلدان نموا واجب أخلاقي على المجتمع الدولي، فإنها تحتاج إلى التزام وعزم من الجانبين. ولما كان المجتمع الدولي وأقل البلدان نموا سيحتاجان إلى القيام باستعراض آخر لبرنامج العمل في عام ٢٠٠٠، فإنه يجب أن تبدأ الجمعية العامة، في الدورة الراهنة، عملية تحضيرية لهذا الاستعراض.

١٨ - **السيد الحميدي** (العراق): قال إنه لكي تستطيع البلدان النامية الاستفادة من المناخ الاقتصادي الجديد، لا بد من إزالة العوائق التي تمنعها من المشاركة في التجارة العالمية. ويجب أن يحدد المجتمع الدولي تدابير للحد من تهميش البلدان النامية ولبدء عهد جديد من الشراكة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

١٩ - وأضاف قائلا إن الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة ينبغي أن يشمل جميع جوانب التنمية. وينبغي للبلدان، في هذا الصدد، أن تمتنع عن استخدام التدابير السياسية كوسيلة للقهر وعن استخدام الحصار الاقتصادي كسلاح في وجه البلدان النامية لأن الحصار يتناقض مع مبادئ التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، ويمكن أن يلحق ضررا بالغا ببلدان أخرى من جيران البلد المستهدف. ولكي يكون الحوار مثمرا فعلا، لا بد من توافر إرادة سياسية مخلصة لتناول جميع المجالات، بما في ذلك التمويل الخارجي والتكنولوجيا والاستثمارات. وأنهى كلامه بالإعراب عن سرور وفده للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن "خطة للتنمية" التي تستهدف إقامة شراكة اقتصادية حقيقية تتسم بمزيد من الكفاءة.

٢٠ - **السيد أيوبي** (أفغانستان): قال إن أقل البلدان نموا تتعرض لتهميش متزايد يبعدها عن عمليات العولمة والتحرير التي تصوغ الاقتصاد العالمي حاليا. وتناقص تدفقات الموارد الإنمائية إلى تلك البلدان، وارتفاع مستوى ديونها الخارجية، وتناقص حصتها في التجارة العالمية الضئيلة أصلا، كلها عوامل تهدد بصورة خطيرة استدامة إصلاحاتها الداخلية.

٢١ - وأضاف قائلا إن ويلات الحرب وما اقترن بها من تصاعد التدخل في شؤون بلده والعدوان المسلح عليه كان لها أثر مدمر على الاقتصاد؛ ونتيجة لذلك، يعيش الشعب في حالة من الفقر المدقع. كما أن وجود أكثر من ١٠ مليون لغم أرضي يشكل عقبة خطيرة أمام الإصلاح والتعمير. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء الأزمة ووضع بلده على طريق النمو المستدام. ولذا فإن وفده يناشد المجتمع الدولي والدول والمنظمات الدولية والمؤسسات

المالية الدولية إعطاء أولوية للتنفيذ العاجل لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا والتصدي للاحتياجات الخاصة ببلده.

٢٢ - **السيد تشانغ بيوم تشو** (جمهورية كوريا): قال إن وفده يولي أهمية خاصة للبند ٩٧ (أ) من جدول الأعمال ويرحب باعتماد "خطة للتنمية" الذي جاء في حينه، ويرحب على وجه الخصوص بدعوة الخطة إلى تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وينبغي التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن مواعيد وطرائق ومواضيع الحوار الرفيع المستوى الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥١. ورغم أن وفده يرى أن اقتراحات الأمين العام (A/52/425) المتعلقة بموضوع الحوار تشكل أساسا مفيدا للمناقشة، فإنه يعتقد أنه قد يكون من الأنسب البدء بموضوع أعم، كتحديات العولمة وفرصها. وقال إن وفده يتحلى بالمرونة وهو مستعد للاشتراك في المشاورات التي سيسعى رئيس الجمعية العامة من خلالها إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء.

٢٣ - وفيما يتعلق بالبند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال، فقد أعرب عن ترحيب وفده بالتحسن الذي طرأ مؤخرا على الأداء الاقتصادي لكثير من أقل البلدان نموا، حيث يقوم العديد من هذه البلدان بإدخال إصلاحات هيكلية وبالسعي الجاد للمساهمة في الشراكة الإنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر وسعا في دعم عملية إنعاش اقتصادات أقل البلدان نموا وهي عملية لا تزال هشة. وقال إن وفده يرحب بالتوصية التي قدمها مؤخرا مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فيما يتعلق بعقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نموا في نهاية العقد الحالي. كما يرحب بعقد منظمة التجارة العالمية لاجتماع رفيع المستوى بشأن مبادرات متكاملة لتحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق الدولية.

٢٤ - ومضى إلى القول إن بلده يبذل كل ما في وسعه لمساعدة أقل البلدان نموا. فهو على وشك منح معاملة تفضيلية تفتح أسواقه، دون تقاضي رسوم جمركية، أمام أصناف مختلفة مستوردة من هذه البلدان وتحظى باهتمام رئيسي لديها. وتخصص وكالة التعاون الدولي الكورية لأقل البلدان نموا، منذ إنشائها في عام ١٩٩١، نسبة قدرها ٢٢,٤ في المائة من المساعدة التي تقدمها، كما تزيد الحكومة حاليا من دعمها الإنمائي في أفريقيا، التي يوجد بها نحو ثلثي أقل البلدان نموا في العالم. وأنهى كلامه قائلا إن بلده مصمم على مواصلة المساهمة بنشاط في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٢٥ - **السيد جيهلوت** (الهند): تحدث عن البند ٩٧ (أ) من جدول الأعمال فقال إن اعتماد "خطة للتنمية" يتيح الفرصة لتنشيط المداولات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي عن طريق تركيز الجهود على تنفيذ شتى الأطر التي جرى وضعها في أعقاب المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت في السنوات الأخيرة. وينبغي أن يركز الحوار الجديد بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة على المواضيع التي تدخل في صميم العلاقات الاقتصادية الدولية. ولا ينبغي أن يُسمح للأسباب التنظيمية أو غيرها من الأسباب بأن ترجئ إلى أجل غير مسمى تجديد الحوار، الذي ينبغي، كحل مثالي، إجراؤه تحت إشراف الأمم المتحدة. ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تنظر في الترويج لهذا الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من خلال سبل إضافية

منها، مثلا، الحوار بين مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ومجموعة الـ ٧٧، أو بين حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة المنعقدة على مستوى القمة للتشاور بين بلدان الجنوب.

٢٦ - **السيد رشتنياك** (أوكرانيا): قال إن وفده يؤيد البيان المتعلق بالبند ٩٧ (أ) من جدول الأعمال الذي أدلى به وفد لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ويشاطر الاتحاد الأوروبي موقفه إزاء التجديد المتوقع للحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. وأضاف قائلا إن الوثيقة "خطة للتنمية" تعكس توافقا عاما في الآراء بشأن مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشاكل المتصلة بالاقتصاد العالمي والمسائل الاجتماعية وحماية البيئة، فضلا عن الدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في تلك المجالات. ومن ثم، فإن من المهم أن يوضع في الاعتبار لدى التحضير للحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، نص هذه الوثيقة وروحها، ونتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، والنتائج التي توصلت إليها محافل الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالتنمية، والخبرة المكتسبة في المفاوضات السابقة. وينبغي إجراء الحوار بمشاركة موسعة من جانب مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وممثلي الفئات الرئيسية في المجتمع المدني؛ كما ينبغي أن تركز الوفود على المسائل الأساسية التي تهتم بها الأطراف كافة.

٢٧ - وأنهى كلامه قائلا إنه ينبغي أن يراعي رئيس الجمعية العامة، في مشاوراته مع الدول الأعضاء، الآراء والمواقف المتعلقة بطرائق ومواضيع الحوار المزمع تجديده والموضحة في تقرير الأمين العام (A/52/425)، تنفيذا لما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥١.

٢٨ - **السيد كابانغا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش بصفته منسق مجموعة أقل البلدان نموا. وينبغي للأمم المتحدة، في الوقت الذي تواجه فيه البلدان النامية مشاكل اقتصادية غير مسبوقة، أن تكيف نفسها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. فالسلام والحرية والاستقرار مقومات لا غنى عنها للتنمية ولا يستطيع بلد أن ينعم بالأمن ما دامت هناك توترات في أي مكان من العالم.

٢٩ - وأضاف قائلا إن الحكومة الجديدة في بلده تسعى جاهدة، بعد أكثر من ٣٢ عاما من الحكم الاستبدادي الذي دمر البلد، من أجل استعادة السلطة للدولة، وإعادة بناء المرافق الأساسية والاقتصاد، وضمان الأمن للأفراد والممتلكات، وحماية الحريات الأساسية. وحث المجتمع الدولي على دعم حكومته في جهودها الرامية إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية جديدة وحماية حقوق الإنسان.

٣٠ - ومضى يقول إنه رغم أنه ينبغي أن يُنظر إلى التنمية على أنها شراكة بين الدول، فإن كل بلد مسؤول عن التنمية الخاصة به. وتفضل حكومته التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وترى أنه ينبغي التركيز بوجه خاص على تعزيز التجارة والاستثمارات الإنتاجية، بغية نقل التكنولوجيات الحديثة المناسبة. ولن يدخر بلده وسعا في تحسين علاقاته الثنائية والمتعددة الأطراف مع جميع شركائه. ولمنظومة الأمم المتحدة دور أساسي عليها أن تضطلع به في مساعدة بلده على تهيئة الظروف المفضية إلى التنمية المستدامة.

٣١ - وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، فقد شدد على أن حكومته لا تقع عليها أية مسؤولية عن المشاكل التي لا تزال تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية وبيئية جسيمة ودعا إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٤٩/٢٤ المتعلق بتقديم المساعدة الخاصة الى البلدان المستقبلة للاجئين من رواندا.

٣٢ - وكرر تأكيد دعم وفده لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ودعا إلى التنفيذ الكامل للأحكام الخاصة بأقل البلدان نموا، بما في ذلك قرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وقال إن أقل البلدان نموا قليلة الاستعداد للمنافسة في الأسواق الدولية. ويحث وفده أيضا على التوسع في المخططات الجمركية التفضيلية بغية دمج جميع الصادرات الرئيسية لأقل البلدان نموا في الاتفاقات المتعلقة بالسلع الأساسية. ويؤيد الوفد تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة على الأصناف التي لا تزال تُفرض عليها تعريفات عالية ويحث على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل تنويع صادراتها وتحسين انفتاح الأسواق أمام هذه الصادرات.

٣٣ - وأنهى كلامه قائلا إن بلده قد جدد اتصالاته بمؤسسات بريتون وودز ويتطلع إلى تنفيذ تدابير لتمكينه من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وأعرب عن أمل وفده في أن تؤدي عملية إعادة التفاوض بشأن الديون إلى تخفيف عبء الديون التجارية والمتعددة الأطراف بالصورة الكافية لتمكين البلد من الوفاء بالتزاماته الخارجية وضمان الحقوق الأساسية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أفقره الحكم الاستبدادي الذي دام سنوات عديدة.

٣٤ - **السيد زاري - زاري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه قد حان الوقت لكي يعمل المجتمع الدولي على تحقيق الآمال والتطلعات إلى شراكة عالمية جديدة تستهدف إيجاد عالم أفضل وأكثر ازدهارا للجميع. واعتماد وثيقة "خطة للتنمية"، التي أكدت على الصلة بين السلام والتنمية، يشكل خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام في هذه العملية.

٣٥ - وأضاف قائلا إن هناك اتفاقا عاما، ولو على المستوى النظرى، على أن نجاح التنمية يحتاج إلى توافر العنصرين الوطني والدولي معا. وتعتبر عوامل من قبيل التجارة، والوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، والتمويل، عوامل أساسية لعملية التنمية المستدامة. والمجتمع الدولي متفق أيضا، من حيث المبدأ، على أن التعاون لا غنى عنه للنجاح، بيد أن التحدي الراهن هو ترجمة تلك الاتفاقات إلى سياسات وبرامج.

٣٦ - وفيما يتعلق بالمواضيع المحتمل أن يتناولها الحوار مستقبلا، والمشار إليها في تقرير الأمين العام (A/52/425)، فقد قال إن وفده يرى أن الهدف الرئيسي للحوار كان يتمثل دوما في العمل على إقامة شراكة حقيقية بشأن مسائل الاقتصاد الكلي، غير أنه يبدو أن لكثير من المواضيع المشار إليها في التقرير الحالي والتقارير السابقة مجال تركيز مختلفا. ويفضل وفده إجراء الحوار الرفيع المستوى الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥١، في الدورة الثانية والخمسين.

٣٧ - وأنهى كلامه قائلا إن وفده يرى أن للأمين العام دورا مهما ينبغي أن يضطلع به وهو تشجيع جميع البلدان على المشاركة في الحوار وتيسير جهود هذه البلدان. وسيكون ذلك خطوة عملية نحو وضع التنمية في قلب أنشطة الأمم المتحدة.

٣٨ - **السيد أوبدهياي** (نيبال): قال إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا (A/52/279) قد أورد وصفا تفصيليا لحالة أقل البلدان نموا ودعا إلى اتخاذ تدابير دعم دولية، مالية وتقنية وتجارية، لمنع استمرار هبوط هذه البلدان في هاوية اليأس.

٣٩ - وأضاف قائلا إن نيبال مقتنعة بأن المساعدة الإنمائية الرسمية سيظل من غير الممكن، لحين من الوقت، الاستعاضة عنها بالاستثمار الأجنبي المباشر. وهي تتطلع إلى نجاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أقل البلدان نموا المنعقد حاليا في جنيف. وقال إنه اتـُفق في مؤتمر عقد مؤخرا برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف وأقل البلدان نموا، على أن يكون بناء القدرات مجالا ذا أولوية للمساعدة المقدمة إلى هذه البلدان. فأقل البلدان نموا تحتاج، لكي تندمج في عملية العولمة، إلى بناء قدرتها على الامتثال والتفاوض والمنافسة.

٤٠ - وأنهى كلامه قائلا إن نيبال تنتهج سياسات اقتصادية متحررة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وهي ترسّخ حاليا التزامها بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تفي بالتزاماتها بإخلاص، رغم المعوقات المادية والجغرافية الإضافية ونقص الموارد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لتحسين أحوال شعوب أقل البلدان نموا التي تبذل قصارى جهودها، ونيبال واحدة منها.

٤١ - **السيد إفندي** (إندونيسيا): قال إنه لكي يتم تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والشراكة، فإنه لا بديل عن الحوار البنـّاء القائم على خدمة المصالح المشتركة وتبادل المنافع وتقاسم المسؤوليات والترابط الحقيقي. ورغم أن وفده على استعداد لمناقشة أي موضوع من مواضيع الحوار المقترحة في التقرير، سواء أكان منع حالات الطوارىء وإدارتها، أم بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أم المجتمع "غير المدني"، فإنه يرى أن أهم مسألة هي ضرورة حشد الإرادة السياسية للتصدي للقضايا الأساسية للتنمية. والشمول هو عنصر آخر بالغ الأهمية في مثل هذا الحوار.

٤٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، فإن التدابير الدولية على صعيد السياسة العامة لا تزال بالغة الأهمية في دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان للتغلب على مشاكلها. ولا غنى أيضا عن الحوار لدعم روح الشراكة.

٤٣ - وأنهى كلامه قائلا إن وفده مستعد للدخول في الحوار الأول بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وما يستتبعانه على صعيد السياسة العامة.

٤٤ - **السيدة مفوتلين** (ليسوتو): قالت إن من الواضح أن معظم البلدان المتقدمة النمو لم تف بالتزاماتها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية بموجب إعلان باريس لعام ١٩٩٠. أما أقل البلدان نموا، فقد قيّد جهودها عدم كفاية الموارد المالية، ونقص القدرة التقنية والاستيعابية، ومحدودية المواهب المحلية في مجال مباشرة الأعمال الحرة، ومحلية الأسواق المالية، وبدائية قطاعات التصنيع، وضآلة حجم القطاع الخاص.

٤٥ - وأضافت قائلة إن ليسوتو تقوم حاليا بتنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية السادسة وقد بدأت تنفيذ عدة برامج للتكيف الهيكلي. كما استفادت من اجتماعات المائدة المستديرة للجهات المانحة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ ترى أن هذه الاجتماعات ذات أثر عظيم باعتبارها محفلا للحوار بين الجهات المانحة والجهات المستقبلة ولتعبئة الموارد.

٤٦ - ومضت تقول إن أقل البلدان تبدأ الآن في جني ثمار برامج التكيف الهيكلي المؤلمة أحيانا التي نفذتها، ولكنها لم تحرز إلا تقدما ضئيلا في مجال الحد من الفقر. ويعزى ذلك إلى أسباب منها أن المرأة، وهي عنصر رئيسي في مجالي الزراعة والأعمال، ليس لديها القوة الاقتصادية اللازمة لتمكينها من تدوير محرك النمو. ولكي تتحسن الأحوال المعيشية لأقل البلدان نموا، ينبغي إتاحة الموارد للتنمية، وتمكين الأشخاص، والمرأة بوجه خاص، وجعل تخفيف حدة الفقرة هدفا رئيسيا، وقواعد العولمة أكثر ملاءمة لأقل البلدان نموا، كما يجب أن تكون لدى المجتمع الدولي الرغبة في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ للبلدان التي تمر بظروف استثنائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥